

مجلة فصلية محكمة

(المجلد: ٩، العدد ٤)

عدد خاص بسيرة وأعمال الإمام عبدالحميد الفراهي رحمه الله

(الجزء السادس)



مولانا آزاد آئيديل إيجوكيشنال ترست

بولفور، بنغال الغربية، الهند

(٩ : ٤)



مجلة الهند



ISSN No. 2321-7928

9 : 4

Majalla-tul-Hind

(Arabic Quarterly Peer-Reviewed Journal)

Editor

Dr. Aurang Zeb Azmi

Associate Editor

Dr. Heifa Shakri

Assistant Editor

Dr. Mohd Moatasim Azmi

Maulana Azad Ideal Educational Trust

Bolpur, West Bengal, India

بدأ صدورها في 2012م الرقم الدولي: 2321-7928

مـجـلـة الهــنـد

مجلة فصلية محكّمة

المجلد: 9 العدد: 4

أكتوبر-ديسمبر 2020م

العـدد الخـاص

بسيرة وأعمال الإمام عبد الحميد الفراهي رحمه الله

(الجزء السادس)

تـصـدر عـن

مولانا آزاد آئيديل إيجوكيشنال ترست

بولفور، بنغال الغربية

ISSN: 2321-7928

آراء العلّامة الفراهيّ اللّغويّة: دراسة تحليليّة

- د. ضياء القمر آدم علي[1]

إن بلاد الهند تكتظ بعلماء جهابذة نذروا أنفسهم لخدمة اللغة العربية من حيث إنها لغة ديننا الحنيف، ولغة مصدره المعجز القرآن الكريم، ولغة مبلّغه الرسول الهادي البشير-ﷺ-، ومن أولئك العلّامة عبد الحميد الفراهيّ الذي نشطت همه تجاه هذه اللّغة الشّريفة، وأوغل في البحث عنها، وأمعن في تنقيبها، وتقصّى في تدقيقها، واستقرى غرائبها ونوادرها، فوُفِّق أن يستخرج مخبّآتها، ويجلي حقائقها، ويطلع على لطائفها وأسرارها، تلك هي التي يتعلق بعضها بتفسير الآيات القرآنية، ويتعلق بعضها بعلوم القرآن، ويتعلق بعضه بالبلاغة، ويتعلق بعضها بالنّحو، ويتعلق بعضها بالصّرف، ويتعلق بعضها بالدِّلالة.

وهذا البحث سيسعى جاهدًا- بفضل الله وتوفيقه- إلى إبراز ما انفرد به العلّامة من بعض تلك الآراء الفذّة اللّغويّة، بغضّ النظر عن الإشارة إلى ما يلقي الضوء على حياته من مهده إلى لحده، إذ هذه المجلّة في عددها الخاص، وأتوقّع أنّ أحدًا من الباحثين قد خصَّص بعض صفحاتٍ مِّنها للحديث عن حياته ومؤلَّفاته وأعماله، وما إلى ذلك مما له صلةٌ بالعلّامة.

قبل البدء بالحديث أود أن أنبّه أنّ ما أقدِّمه من آرائه غيضٌ من فيضٍ وقليلٌ من كثيرٍ، فمن أراد أن يستزيد فعليه الرجوع إلى مؤلَّفاته-، والموفَّق من وفَّقه الله، وهو المستعان.

وقد قسمت آراءه التي أتعرض لها إلى قسمين:

[1] أستاذ اللُّغة العربيَّة وأدبها بكلّية اللّغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة، الجامعة المحمَّديَّة، ماليغاون، الهند

1- آراؤه فيما يتعلّق بالدّراسات النّحوية والصّرفيّة.

2- آراؤه فيما يتعلّق بالدّراسات الدِّلالية.

آراؤه فيما يتعلّق بالدراسات النّحوية والصّرفية

وله في ذلك آراء متعددة نذكر أهمّها:

(1) مجيء الواو العاطفة للبيان والتوضيح: ذهب جمهور النحويين[1] إلى أنَّ الواو العاطفة تأتي للاشتراك ومطلق الجمع، فيُعطف بها الشيء على مصاحبه، كقوله تعالى: "فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ"،[2] وعلى سابقه، كقوله تعالى: "وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ"،[3] وعلى لاحقه، كقوله تعالى: "كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ".[4] والمراد من الاشتراكِ والجمع المطلقِ أنَّها لا تدلُّ على أكثرَ من التَّشريك في المعنى العامِّ، فلا تفيد الدِّلالة على ترتيبٍ زمنيٍّ بين المتعاطفين، ولا على مصاحبةٍ، ولا على تعقيبٍ أو مهلةٍ، وغير ذلك.[5]

وأضاف بعضهم أنَّها تأتي للتَّرتيب، ونسب هذا القول إلى الكسائيّ، وقطربٍ، والفرّاء، وغيرهم.[6]

وأضاف بعضهم أنَّها تأتي للمعيَّة، قال ابن هشام: إذا قيل: "(قام زيدٌ وعمرٌو) احتمل ثلاثة معانٍ، قال ابن مالكٍ: "وكونها للمعيَّة راجحٌ، وللتَّرتيب كثيرٌ، ولعكسه قليلٌ".[7]

---

[1] ينظر: المقتضب، 148/1 ومجالس ثعلب، ص 386، والأصول لابن السراج، 55/2، وحروف المعاني، للزَّجَّاجيّ، ص 36.

[2] سورة العنكبوت: 15.

[3] سورة الحديد: 26.

[4] سورة الشُّورى: 3.

[5] ينظر: مغني اللَّبيب، ص 337.

[6] إرشاد الفحول، 81/1.

[7] مغني اللَّبيب، ص 337.

هذه ثلاثة معانٍ نجدها تذكر في الواو العاطفة.

أمَّا العلَّامة الفراهيُّ فإنه أضاف لها معنًى رابعًا، وهو: البيان والتَّوضيح، بمعنى أنَّ الواو العاطفة تأتي للبيان والتَّفسير والتّوضيح، حيث إنَّه عقد عنوانًا لها باسم: (العطف بالواو)، وقال: "ولها وجوهٌ: منها: البيان،- مثلاً- قال الشَّاعر:

وَقُل لّهُم بَادِرُوا بِالعُـذْرِ وَالْتَمِسُوا قَــوْلًا يُبَرِّئُكُم إنِّي أنَا الْمَــوْتُ[1]

وقوله تعالى: "وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ وَقَالُواْ ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾".[2]

ف "وَجَٰهِدُواْ" بيان لـ" ءَامِنُواْ"، "وَقَالُواْ ذَرۡنَا" بيان لـ"ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ".[3]

وقد كتب المولويّ نعيم الدِّين الإصلاحيّ مقالةً تحمل عنوان (توضيحات العلَّامة الفراهيّ عن بعض أساليب القرآن: دراسةً تحليليَّةً)، أكَّد فيها فكرته هذه، من خلال استشهاده بعدَّة آياتٍ قرآنيَّةٍ أخرَى، أكتفي بذكرِ واحدةٍ منها على سبيل المثال.

قال الإصلاحيّ:[4] "هناك آياتٌ أخرى من سورة التَّوبة، اختلف العلماء في تفسيرها، وسبب ذلك أنَّه لم يتَّضح لهم هذا الأسلوب، وهي قوله تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ".[5]

ورد في تفسير: "جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ" قولان:

الأوَّل: أنَّ الله -ﷻ- أمر النَّبيَّ -ﷺ- بأن يجاهد الكفَّار، أمَّا المنافقون فيجاهدهم

---

[1] البيت من البسيط، لرُويشد بن كثير الطَّائيّ في: شرح ديوان الحماسة، لأبي تمَّام، 125/1.

[2] سورة التَّوبة: 86.

[3] أساليب القرآن، ص 194، وينظر: العلَّامة حميد الدِّين الفراهيّ: حياته وأفكاره، ص 388-389 (بالأرديَّة).

[4] النَّصُّ بالأرديَّة، وقمت بتعريبه.

[5] سورة التَّوبة: 73.

باللِّسان؛ قاله ابن عباسٍ، والحسن، والضَّحَّاك، والرَّبيع بن أنسٍ.

والثّاني: أن يجاهد الكفارَ، أمَّا المنافقون فيجاهدهم بإقامة الحدود عليهم؛ قاله الحسن وقتادة.

فأشكل على القولين كليهما بأنَّه لـمَ يُكتَفَى بالجهاد باللِّسان مع المنافقين أو بإقامة الحدود عليهم، مع أنَّ "ٱلۡمُنَٰفِقِينَ" معطوفٌ على "ٱلۡكُفَّارَ".

وقد حاول إمام المفسِّرين الطَّبريّ التَّوفيق بين القولين، بإبداء رأيٍ له في ذلك، حيث قال: "وأَولى الأقوال في تأويل ذلك بالصَّواب عندي ما قال ابن مسعودٍ، من أنَّ الله أمر النَّبيَّ -ﷺ- من جهاد المنافقين بنحو الَّذي أمره به من جهاد المشركين".[1]

ويشكل- أيضًا- على هذا التَّوجيه بأنَّ أيَّ حربٍ حارب فيها الرَّسول-ﷺ- المنافقين، وهل يوجد لها نظيرٌ في تاريخ الإسلام؟

فلو فسَّرنا الآية- حسب ما قرره العلاَّمة الفراهيّ من الأصول- بأنَّ الواو- هنا- للبيان والتَّوضيح والتَّفسير، يتجلَّى لنا مفهوم الآية ومطلوبها، فيكون معنى الآية في ضوئها: "يا أيُّها النَّبيُّ جاهدِ الكفَّار، أي: المنافقين، أي: اغلظ عليهم"، فلم يُذكر- في الآية- الكفَّار والمنافقون حزبَيْنِ متفَرِّقَين، وإنَّما أطلق الكفَّار على المنافقين، لأنَّهم استمرُّوا في الخون والغدر والفحش مع الرَّسول-ﷺ-، وقد وُضِّح ذلك في الآية، الَّتي تليها: "يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ".[2]

معنى ذلك أنَّ (المنافقين) تفسير لـ(الكفَّار)، و(اغلظ) تفسيرٌ لـ(جَاهدْ) فمعنى الآية: جاهدِ الكفار، أي: المنافقين، أي: اغلظ عليهم: ومفهومه: اغلظْ على المنافقين. ولا شكَّ في أنَّ ما اعترض به المولوي الإصلاحيّ، من أنَّه إذا فسِّرت الآية

[1] تفسيره، 359/14.

[2] سورة التَّوبة: 74. العلاَّمة حميد الدِّين الفراهيّ: حياته وأفكاره، ص 388-389.

بالعطف، يُشكل بأنَّه لم يوجد في تاريخ الإسلام جهادٌ للرَّسول-ﷺ- مع المنافقين، اعتراضٌ مقبولٌ، إذ تدلُّنا النُّصوص علَى أنَّ النَّبيَّ-ﷺ- أمِر بعدم قتال المنافقين، حتَّى لا يتَّهموا الإسلام عامَّةً والنَّبيَّ-ﷺ- خاصَّة بأنَّه يقتل أصحابَه، فيطير بذلك المشركون والمنافقون كلَّ مطارٍ.

أمَّا ما قاله العلَّامة الفراهي فهو رأيٌ له، توصَّل إليه بعد أن شحَّذ ذهنه فيه، وليس بالضَّروريِّ أن يكون مصيباً في كلِّ ما قاله، كما أنه لا يلزمنا أن نتقبَّله ونتَّبعه، ولكن علينا أن نقف عليه وندرسه في ضوء الأدلَّة والبراهين.

ولقد تقرَّر- في الدَّرس النَّحويِّ- أنَّ العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، والتفسير عكسه، فإذا قلنا- مثلًا: قام زيدٌ وخالدٌ، فخالدٌ ليس بزيدٍ وزيدٌ ليس بخالدٍ، وإنَّما يغاير كلٌّ منها الآخرَ في ذاته، وعلى هذا إذا قلنا (المنافقون) معطوفٌ على (الكفَّار)، فـ(المنافقون) ليسوا بالكفَّار، والكفَّار ليسوا بالمنافقين، وإنَّما يستقلُّ كلٌّ منها عن الآخر، ويغاير بعضهم بعضًا، وبهذا يتعيَّن أنَّ الواو عاطفةٌ، لا غير، ولكن إذا قلنا: المنافقون هم الكفَّار، ولا فرق بينهما، وترجمنا الواو بـ(أي) التَّفسيريَّة لم تبق الواو عاطفةً، وإنَّما صارت بيانيَّةً، وبينهما بونٌ شاسعٌ، فلو قال الفراهيّ: (الواو تأتي للبيان) بدون أن يذكر (العاطفة) لكان وجهًا، فقول الفراهيّ: (الواو العاطفة للبيان)، وكذلك ترجمة الإصلاحي الواو بـ(أي) التَّفسيريَّة يوحي باضطرابٍ في العبارة.

ولو سلَّمنا بأنّ الواو في الآية تفسيريَّةٌ وبيانيَّةٌ- بغضّ النَّظر عمَّا أصاب عباراتِهما من اضطرابٍ- ولكن هل هناك نصٌّ أو شاهدٌ يدلُّ على ذلك؟

أمَّا عَدَم نظيرٍ على جهادٍ قام به الرَّسول-ﷺ- مع المنافقين، ولأجله تصرف الآيةُ عمَّا نزلت عليه فأمرٌ لا يقبل. أليس علينا أن نفهم الآية على ما فهمه سلفنا

الصَّالح، وأن نحذو حذوهم؟، وما الإشكال على قول من قال: إنَّ المراد بجهاد المنافقين هنا الجهاد باللِّسان وإقامة الحدود عليهم، هل الجهاد عبارةٌ عن الخروج بالسَّيف والسِّنان إلى ساحة القتال فقط؟

ثمَّ إذا كان المراد بالجهاد مع الكفَّار والمشركين- في الآية- الغلظة والتَّشديد عليهم- كما رأى الإصلاحيّ- فلا داعي حينئذ إلى تحويل الواو من العاطفة إلى البيانيَّة والتَّفسيريَّة، إذ يصحُّ المعنى بأن يقال: يا أيُّها النَّبي: اغلظْ على الكفّار والمنافقين، ولكن لِيعْلَمَ أنَّ هذا المعنى مخالفٌ لمَا نزلت به الآية، إذ هي تنصُّ على الجهاد، لا على الغلظة والتَّشديد.

(2) تسمية الفاعل قِيَمًا، والمفعولَ متعدًّى إليه، والفعلَ حدثًا: استقرَّ- في كتب النَّحو- إطلاق مصطلح "الفاعل" على كلمة "زيد" في كلتا الجملتين: كتب زيدٌ الدّرسَ، ومات زيدٌ، ومصطلح اسم (كان) على كلمة "خالد" في نحو: كان زيدٌ قائمًا، ومصطلح "خبر كان" على "قائمًا"، ومصطلح المفعول على كلمة "الدَّرس"، ومصطلح الفعل على: كتب، ومات، وكان.

ولكن العلَّامة الفراهي انفرد برأيه، واختلف عمَّا استقرَّ، حيث قال:"الفاعل: ما به قيام الفعل، والفعل معروفٌ ومجهولٌ، فمفعول ما لم يسمَّ فاعله: فاعلٌ،[1] ولكنَّ لفظ الفاعل يُوهم، ولرفع ذلك سمَّوه باسمٍ آخرَ، وكذلك اسم (كان) سمَّوه اسمًا.

[1] وممَّن ذهب إليه عبد القاهر الجرجانيّ والزَّمخشريّ. نصَّ عبد القاهر على أنَّه لا فصل بين: ضَرب زيدٌ وضُرب زيدٌ، في جواز تسمية كلٍّ واحدٍ منهما فاعلًا، أمَّا الزَّمخشريّ فلم يعقد بابًا لنائب الفاعل في كتابه "المفصَّل"، فقال ابن الحاجب: "ومفعول ما لم يسمَّ فاعله عنده (الزَّمخشري) فاعلٌ، والَّذي يدلُّ عليه أنَّه داخلٌ في حدِّه، وأنَّه لم يذكره في المرفوعات، فدلَّ على أنَّه داخل في الفاعل، إذًا لا يصحُّ دخولُه مع غيره بوجه، وأنَّه قد صرَّح بذلك في بعض فصول كتابه، وهو قوله: وتضاف الصِّفة إلى فاعلها، كقولك: معمور الدِّيار، ومؤدَّب الخدَّام". المقتصد، 346/1، وشرح المفصَّل، 158/1.

أمَّا أنا فإنِّي لا أحبُّ أسماءً شتَّى؛ من غير فرقٍ في حقيقة الأمر؛ فنسمِّي الفاعل (قيِّمًا)، فـ(زيدٌ) في: مات زيدٌ، وكان زيدٌ، وضُرب زيدٌ قيمٌ، والمفعول- أيضًا- يوهم، ويشتِّت أفرادًا في حكمٍ واحدٍ، فنُسمِّيه: المتعدَّى إليه؛ فـ(قائمًا) في: كان زيدٌ قائمًا، ووجدت زيدًا قائمًا، وجعلت زيدًا قائمًا هو المتعدَّى إليه، والفعل- أيضًا- يوهم؛ فإنَّ (مات) و(صار) و(كان)- مثلًا- ليسوا فعلًا؛ فنسمِّيه حَدَثًا".[1]

والمتأمِّل في رأي الفراهيّ يجد أنَّه بنى فكرته على أساسين:

الأوَّل: عدم تعدُّد الأسماء لِما له مقصودٌ واحدٌ؛ فاختار له اسمًا واحدًا يتضمَّن جميع المعاني؛ ولذا رأى أنَّه من المناسب أن يسمَّى (قيمًا)؛ حيث إنّ (زيد) في الجمل الثَّلاث أساسٌ لَحِق به الأفعال الثَّلاثة.

الثَّاني: عدم اطمئنانه إلى تعريف الفاعل؛ الَّذي عرِّف بأنَّه: "ما أسند إليه الفعل على جهة قيامه به"،[2] وهنا فعل (كان) و(مات) و(جعل) و(وجد)، وفاعله (زيد) لم يصدق عليه تعريف الفاعل؛ لأنَّ فعل (مات) في: مات زيدٌ، لم يفعله زيد؛ وهذا ما أشار إليه الصَّفي في كتابه: "غاية التَّحقيق"؛ حيث قال- وهو يشرح قول ابن الحاجب: (على جهة قيامه به): "وإنَّما قال: على جهة قيامه به، ولم يقل: على قيامه به أو قائمًا به؛ لئَلَّا يخرُج؛ نحو: مات زيدٌ، وطال عمرٌو؛ فإنَّ الموت ليس بقائمٍ بزيدٍ، وكذا الطُّول ليس بقائمٍ بعمرٍو، ولكنَّهما على جهة أنَّهما قائمان بهما".[3]

(3) رأي الفراهي في تقسيم الكلمة إلى: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ: قال ابن الحاجب: "الكلمة: لفظٌ وُضع لمعنًى مفردٍ".[4]

[1] الدرُّ النَّضيد في النَّحو الجديد، ص 16.
[2] الكافية، ص 15.
[3] غاية التَّحقيق، ص 57.
[4] الكافية، ص 1.

تعدُّ الكلمة ركناً أساسًا في اللُّغة، وقد اختلف النَّحويُّون القدماء والمحدثون في أقسامها؛ فيعدُّ الإمام عليٌّ -رضي الله عنه- أوَّلَ من وضع اللّبنة الأولى؛ في بناء صرح النَّحو العربيّ؛ فهو أوَّل من قسَّم الكلمة، وعَرَّف أقسامها؛ فقد ورد عن أبي الأسود الدؤليّ أنَّ الإمام دفع إليه صحيفةً فيها "بسم الله الرَّحمن الرَّحيم: الكلام كلُّه اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ".[1] وبهذا يعدُّ هذا الجهد الأول في الدَّرس النَّحويّ، وعليه سار النُّحاة إلى يومنا هذا إلَّا عددًا قليلًا.

وبعد أن استقرَّ تقسيم الكلمة على هذه الأقسام، ظهر- عند المحدثين- تقسيمٌ جديدٌ على أسسٍ جديدةٍ يصل إلى أربعةٍ، و- أحيانًا- يصل إلى سبعةٍ.

فقد قسَّم الدُّكتور إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي الكلمة إلى أربعة أقسامٍ، هي: الاسم، والفعل، والأداة، أمَّا القسم الرَّابع فقد اختلفا في تسميته؛ فالدُّكتور المخزومي يطلق عليه اسم (الكناية)، والكنايات في العربيَّة تضمُّ: الضَّمائر، والإشارة، والموصول بجملةٍ، والمستفهم به، وكلمات الشَّرط.[2]

أمَّا الدُّكتور أنيس، فقد أطلق على القسم الرَّابع اسم (الضَّمير)، حيث يتضمَّن ألفاظًا معيَّنةً في كلِّ لفظةٍ، منها ما تركَّب من مقطع واحدٍ، ومنها ما تركَّب من أكثرَ من هذا، ولكنَّها- على العموم- ألفاظٌ صغيرة البنية، تستعيض بها اللُّغات عن تكرار الأسماء الظَّاهرة.[3]

وقد زاد على هذا التَّقسيم الدُّكتور تمَّام حسَّان، حين قسَّم الكلمة إلى سبعة أقسامٍ، من: الاسم، والفعل، والحرف، والضَّمير، أو الكناية، إذ زادَ ما يسمَّى:

[1] ينظر: موسوعة المصطلح النَّحويّ، 158/1.
[2] يُنظر: في النَّحو العربيّ، قواعدُ وتطبيقٌ، ص 46-51.
[3] يُنظر: من أسرار اللُّغة، ص 247.

الصِّفة، والخالفة، والظَّرف.[1]

هذا تقسيم الكلمة إلى ثلاثةٍ وأربعةٍ وسبعةٍ- في مجملها- عند القدامى والمحدثين.

أمَّا العلَّامة الفراهيّ فقد ذهب في تقسيم الكلمة: إلى ألفاظٍ محدودةٍ وغير محدودةٍ، حيث قال: "تقسيم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ تقسيمٌ منطقيٌّ حسنٌ، وأحسن منه تقسيم الكلمة إلى ألفاظٍ محدودةٍ وغيرِ محدودةٍ.

القسم الثَّاني: فعلٌ واسمٌ، فالفعل ينصرف ولا يُعرب، والاسم يُعرَب، وينصرف بعضَ الصَّرف.

وأمَّا المحدودة فلا ينصرف ولا يُعرب، وإذ لم يجعلوا لها بابًا على حدةٍ جاؤوا بهما مختلطةً، كالعاملة وغير العاملة، فتشوَّشت على المتعلِّم، وإذ قد سرحنا العوامل سراحًا جميلًا لحريٌّ بنا أن نأتي بهذه الألفاظ، من الضَّمائر والإشارات والرَّوابط، كما عددته على صفحة 28 مجتمعةً[2] تحت المحدودة، ونسمِّيها المبنيّ، ونسمِّي الأفعال كلَّها منصرفةً، والأسماء منصرفةً ومعربةً، فنفتح ثلاثة أبواب: باب المبنيَّات، وباب المنصرفات، وباب المعرَبات، وليست الضَّمائر كالفعل في الصَّرف، فإنَّ (فَعَلَ)- مثلًا- في صرفه يبقى بمادَّته، ولو تقلَّبت بالمادَّة حركةً وزيادةً، والضَّمائر ليست كذلك، فإنَّك ترى: هو وأنت ونحن منصاغةٌ من موادَّ شتَّى، وبعض المبنيَّات مركَّبةٌ غير متَّصلةٍ، مثل (إنَّ)، و(لولا)".[3]

إن ما ذهب إليه الفراهيُّ مذهبٌ حسنٌ، وهذا ممَّا لا يقدح فيه، إذ يحقُّ لكلٍّ أن يبدي رأيه كما يوحي إليه فهمه، ولكن ما الإشكال فيما استقر عليه الدّرس

[1] يُنظر: اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها، ص 108.

[2] هذه الصَّفحة في المخطوط مفقودةٌ.

[3] الدُّرُّ النَّضيد في النَّحو الجديد، ص 19.

النّحويّ من انقسامها إلى: اسم وفعل وحرف؟ كما يشكل- أيضًا- أنّه لو سُمح لكلّ واحدٍ من أرباب العلم والفكر، بأن يصطلح على شيءٍ ويطلقه عليه، حسبما يتوصَّل إليه فكره وفهمه، لوردت إلى تراثنا العربيّ مصطلحاتٌ عديدةٌ وأسماءٌ كثيرةٌ لشيءٍ واحدٍ، تجعلنا نقف أمامها موقف ارتباكٍ، يستغلق به علينا فهم حقائقها وما تحتوي عليه، فلا بدَّ أن نطلق المصطلحات ونسمّيها كما وردت إلينا من أولئك العلماء الأجلَّاء، وأن نوحّدها فيفهمها تلامذتنا الصّغار والكبار، سواء أكانوا من بيئةٍ واحدةٍ أم بيئاتٍ مختلفةٍ على حدٍّ سواءٍ.

(4) رأيه في العوامل وموقفه منها: قضيَّة العامل النَّحويّ قضيَّةٌ من القضايا النَّحويَّة المهمَّة البارزة، ومشكلةٌ من مشاكله، الَّتي ثار حولها الجدل والنّقاش- منذ أن ثار ابن مضاء القرطبيّ (ت592هـ) على النُّحاة، وخالفهم في أمورٍ، منها قضية العامل في كتابه "الرَّدُّ على النُّحاة" حتَّى عصرنا الحاضر.

لقد ثبت عند جميع النُّحاة أنَّ الحركاتِ الإعرابيَّة أثرٌ لمؤثّرٍ أوجدَها في آخر الكلمة، وهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه، ولا خلافَ فيه، وإنَّما نشأ الخلاف بين النُّحاة في تحديد ذلك المؤثّر الجديد لهذه الحركات، فذهب ابن مضاء ومن تابعه إلى أنَّه المتكلّم، الَّذي يتصرَّف في الكلمات، ويضع الحركات، كما يرَى ويشاء،[1] وذهب غيرُه- وهم الباقون- إلى أنَّ المؤثّرَ هو غير المتكلّم، وأنَّه عاملٌ لفظيٌّ أو غيرُ لفظيّ يجلب الأثرَ في آخر الكلمة، بناءً على اختلاف التَّعبيرات ووجوه الكلام، فرَفعُ آخرِ الكلمة أو نصبِه أو جره أو جزمه بعاملٍ لفظيٍّ ظاهرٍ أو مقدَّر أو معنويٍّ.

ويتناول العلامة الفراهيُّ قضيَّة العامل، ويقول بإلغائه وينفيه متأثّرًا بما ذهب إليه ابن مضاء، فهو يبسط الكلام عنه- في أثناء حديثه عن أسباب تسميته لكتابه

[1] ينظر: الرَّدُّ على النُّحاة، ص 88، 151.

بـ"الدُّرِّ النَّضيد في النَّحو الجديد"،حيث يقول: "إن سأل سائلٌ: لِمَ سَمَّيْتَ ما كتبتَ في النَّحو بالنَّحو الجديد، فإنَّك قد وافقت النُّحاة تارةً هذا، وتارةً ذاك؟

فالجواب له: أنَّ النُّحاة- مع كثرة اختلافهم فيما بينهم- قد أجمعوا على أمورٍ، هي لا أصل عندهم، فما اختلفوا إلَّا فيما يتفرَّع، فإنَّ غايتهم استقصاء العوامل للمعرَبات، فذهبوا- في طلب العوامل- مذاهبَ شتَّى، إذ أنا لم أذهب أطلب العوامل، بل نَكَبْتُ عنها، فغابت العوامل والمعمولات، وتمحَّص لي فنُّ الإعراب، ولكنِّي جعلت الإعراب أهون شيءٍ، وبسطت ذراع النَّحو لمهمَّاتٍ أُخَر- كما ستعلم- فمهَّدت أصولًا، بها تَبِين وجوهُ الإعراب، من دون الخوض في تعيين العوامل وأقسامها، وفتحت أبوابًا لقوانين التَّرتيب، وأجزاء الكلام، ومعاني المادِّيات من الكلام، فخليلهم وفرَّاؤهم وأخفشهم في وادٍ، وأنا في وادٍ، إلَّا خلفًا الأحمر، فإنِّي وإن لم أعثر على كتابٍ منه، ولكنِّي وجدته على قربٍ منِّي في بعض ما رأيت من مذهبه، في أمر الإعراب، ولكنِّي لم آخذ منه شيئًا- فيما مهَّدت وبنيتُ- بل ما وقفت في كتب النُّحاة إلَّا على بعض رأيه، ولا عليك أن تنسب هذا الَّذي كتبته إلى اسمه".[1]

وقد قام الباحث الفاضل الدُّكتور أورنك زيب الأعظميّ- حفظه الله من كلِّ سوءٍ ومكروه-[2] بدراسة فكرة العلَّامة هذه في مقالٍ له، عنوانه: "بداية العهد الجديد في تاريخ النَّحو العربيّ بالإمام الفراهيّ"، أثبت فيه الباحث أن العلَّامة فتح بابًا جديدًا في علم النَّحو، حيث يقول: "...وهكذا فتح الإمام الفراهيّ بابًا جديدًا للتَّفكير في النَّحو العربيّ، وهو أن لا نجعل للإعراب عواملَ، ولا نعرب الأفعال، فإنَّها مبنيَّةٌ غيرُ معربةٍ، ولا نسلك المسلك القديم، لأنَّ فيه صعوبةً

[1] الدُّرُّ النَّضيد في النَّحو الجديد، ص 2.

[2] هو أستاذ- حاليًا- في قسم اللّغة العربيّة بالجامعة الملّيّة الإسلاميّة بدلهي.

وطولًا زائدًا عليها، ونفهم القواعد بالأمثلة...".

ثم ذكر الباحث عدَّة أوجهٍ لهذا التَّفكير الجديد- في ظنِّه- منها: "نفي العوامل"؛ حيث قال نقلًا عن العلَّامة الفراهيّ: "إنَّ تبدُّل الأحوالِ لَهُو تبدُّلُ المنازل، فافهمْ تبدُّل المنازل يعلِّم تبدُّلَ الأحوالِ:

إنَّ الاسم حينما يركَّبُ يكون له ثلاثُ منازلَ؛ الأولى: حينما كان جزءًا ضروريًّا للكلام؛ كـ"زيدٌ ذاهبٌ"؛ فهناك: "زيد" و"ذاهب" جزآن ضروريَّان؛ فإن فُقِدَ أحدُهما فلا يتمُّ الكلام. والثَّانية: حينما كان جزءًا زائدًا، ولكن بلا احتياجٍ إلَى أيِّ وسيلةٍ؛ كـ"زيدٌ ذاهبٌ غدًا"؛ فهناك زيدت كلمة "غدًا" لمزيد العلم، ولكنَّها بلا وسيلةٍ. والثَّالثة: حينما كان جزءًا زائدًا ومحتاجًا إلى وسيلةٍ؛ كـ"زيدٌ ذاهبٌ إلى المدرسة"؛ فهناك زيدت كلمة "المدرسة" لمزيد العلم، ولكنَّها لم تلتحق بالكلام إلَّا بوسيلةٍ، ويقال لهذه المنازل على التَّرتيب: الرَّفع، والنَّصب، والجرّ؛ بأنَّ ذاك الاسم في حالة الرَّفع أو النَّصب أو الجرِّ، أو في محلِّ الرَّفع أو النَّصب أو الجرِّ...."[1]

إنَّ نفي العوامل وإلغاءها في النَّحو العربي قضيَّةٌ قديمةٌ، نالت خلافًا كبيرًا بين رفضها وقبولها، لدى الباحثين الدَّارسين- كما مرّ- وليست هي جديدةً كما ادَّعى الفراهيّ، وأكّدها الباحث الدُّكتور، إلَّا أن يقال: إنَّها فكرةٌ جديدةٌ في الدِّيار الهنديَّة؛ حيث لم يتفطَّن إليها أحدٌ من علمائها- منذ أن بدأت الدِّراسات النَّحويَّة فيها إلى يومنا هذا، أو تفطَّنوا إليها؛ ولكنهم لم يشيروا في مؤلَّفاتهم إليها.

أما القول بأنَّ الفراهيّ بدأ عهدًا جديدًا بالعموم- كما يفهم من ظاهر كلام الباحث- فهو مجافٍ للصَّواب.

[1] ينظر: بداية العهد الجديد في تاريخ النَّحو العربيّ بالإمام الفراهيّ، مقالٌ منشورٌ في مجلَّة "دي اسكالر" يوليو-ديسمبر: 2016م، ص 125-126.

(5) **رأيه في: عدم التَّنوين للمنادى المضموم:** يقول الفراهيّ بعد أن عقد عنوانًا: "مذهبي في عدم التّنوين للمنادى المضموم":

"اللَّفظ الواحدُ يكون- تارةً- مبنيًّا، و- تارةً أخرَى- معربًا، كما ترى في: (من قبل)، و(من بعد) و(من علُ)؛ فإنَّ لفظًا واحدًا ربَّما يكون مشتركًا بين أنواعٍ مختلفةٍ، كما ترى في (فوق) و(دون)؛ قال الشَّاعر:

والنَّاسُ فَوْقٌ ودُونُ[1]

فهما صفتان ههنا، وكما ترى في قوله تعالى: "قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ"،[2] وهذه الأنواع المختلفة كلِّيَّات صُوَرِيَّةٌ؛ كالظَّرف، والفعل، والمبتدأ، والواحد، والجمع، والمذكَّر، والمؤنَّث، والذَّات، والصِّفة، وغير ذلك؛ فما من لفظٍ مبنيّ إلَّا وبناؤه من جهة صفةٍ له، وأمَّا من جهة جوهره وخصوصيَّته فهو ليس بأحقَّ ببناءٍ منه بالعلامة الإعرابيَّة، والتَّنوين حقُّ الأسماء المتمكِّنة في الكلام، هذا من جهة المعنى.
أمَّا من جهة اللَّفظ؛ فالتَّنوين تثقيلٌ فيُفْقَد في مدخول الألف واللَّام؛ لأنَّ التَّثقيل انتقل من آخر اللَّفظ إلى أوَّله، وكذلك المنادَى المفرد تثقيله في أوَّله ووسطه على عادة العرب؛ كما نرى في المرخَّم، وهذا التَّثقيل في مجرَّد النِّداء إذا ناديت شخصًا ومددت صوتَك، وقولُك تمَّ على ذلك، ولكن إذا أطلت الكلام فالتَّثقيل ينتقل من الأوَّل إلى هذَا، ثمَّ المنادى المفرد ليس من الكلام المركَّب؛ الَّذي هو مجال الإعراب؛ فقولك: (يا زيدُ) ومثل: (نعم) و(عوض) و(جير) و(حسب) فهو مبنيٌّ، وإذا أطلته صار جزءًا من الكلام المركَّب، ثمَّ الوجه المعنويّ أنَّ المنادى المضموم قد اكتسب تعريفًا من حرف النَّداء؛ فصار

[1] هذا عجز بيت من المجتث لأبي العتاهيَّة في ديوانه، 215/1، وصدره: سُكْرُ الشَّبَابِ جُنُونُ
[2] سورة الكهف: 78.

كالمعرَّف باللَّام، وأمَّا المفتوح فعامٌّ خصَّه ما تعلَّق به من المضاف إليه أو المفعول أو غيرهما، ومن ههنا ترى الفرق بين (يا رجلًا) من الأعمى، و(يا رجلُ) من البصير؛ فالأوَّل- لبقائه على التَّنكير- لم يخفَّف، والأعمى لا ينادي بعيدًا إذا نادى منكَّرًا، فلا يَثْقُلُ الصَّوتُ على حرف النِّداء، بل يُسْرِعُ إلى كلمات الاستعطاف".[1]

وهذا أحسن ما قيل في تعليلات المسألة؛ وهذا يعدّ من نظراته الجديدة، ولم يتفطن إليه أحد قبله.

(6) رأيه في تذكير اللَّفظ وتأنيثه في المؤنَّث غير الحقيقيّ: يقول الفراهيّ: "كما أنَّا جعلنا الإعراب لا من عاملٍ، ولكن لحالةٍ في الاسم؛ فكذلك نجعل الجنس، والحدَّ، والعددَ لجهة المعنى؛ فنقول: إنَّ تذكير اللَّفظ وتأنيثه، وتعريف اللَّفظ وتنكيره، ووحدة اللَّفظ وتثنيته وجمعه ليس إلَّا لمعناه، والمعنى ربَّما يكون مؤنَّثًا على سبيل التَّخيُّل؛ كالشَّمس، والنَّفس؛ فليس علَّةَ التَّأنيث هذه التَّاءُ وعلامةٌ أخرَى، بل تأنيث الشَّيء؛ إمَّا حقيقةً، وإمَّا على سبيل التَّخيُّل.

وكذلك الأمر في وحدة اللَّفظ وجمعه؛ فإنَّهما قد يكونان على سبيل التَّخيُّل؛ كجمع المعظَّم، ووحدة الجموع؛ فنقول: إنَّ الصِّفة- مثلًا- لا توافق موصوفه النَّحويَّ، بل توافق معنًى تدلُّ عليه.

وكذلك في التَّعريف؛ فحين نقول- مثلًا- هذا الغلام؛ فما جعلتَ الغلام معرَّفًا؛ لكي تجعله موافقًا لهذا، ولكنَّك إنَّما أتيت به معرَّفًا؛ لأنَّك تريد به غلامًا معيَّنًا. وإذا أتيت بالضَّمير المؤنَّث- مثلًا- للشَّمس والنَّفس، فإنَّما تخيَّلْتَ لك الشَّمسُ والنَّفس مؤنثةً، كأنَّك ألقيت عليهما جلباب المؤنَّث، فذاتهما تتبدّي لك كالمؤنَّث، وإيَّاه نعني بالمؤنث: غير الحقيقيّ.

[1] الدَّرُّ النَّضيد في النَّحو الجديد، ص 27.

وكذلك الأمر في العدد، فإنَّ ضمير الجمْع ليس لِمَا مرَّ من اللَّفظ، لكنَّه لِمَا دلَّ عليه اللَّفظ، فلهذا ترى في "تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ"،[1] تأنيث المشيرة وإفرادها، وجمع الضَّمير وتذكيره، فهل ترى في لفظ (الرُّسل) أمرًا جامعًا للأفراد والجمعيَّة والتَّأنيث والتَّذكير إلَّا من جهة المعنى، فما لنا لا نجعل المعنى مناط هذه الهيئات، فالمعنى له جهاتٌ مختلفةٌ، وفي مثل "نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ"،[2] قد سمحت نفسك بأن تقول: إنَّ (الزَّارعون) جمعٌ لموافقة (نحن)، فهل سألتَ نفسك: لماذا جُمع (نحن)، فلا عليك أن تقول: إنَّ كليهما جُمِعَا، لمعناهما المعظَّم".[3]

هذا أحسن ما قيل في تعليلات القضية، وأراه مما انفرد به العلّامة، وتعرّى منه كتب المتقدّمين.

(7) **رأيه في رجوع الضَّمير إلى مرجعٍ سابقٍ:** يقول الفراهيّ: "نُتبع هذا البحث أمرَ رجوع الضَّمير، فلا نقول: إنَّ الضَّمير يرجع إلى لفظ سابقٍ، وإنَّما الضَّمير يدلُّ على ما أضمر في صدرك، ولعلَّ القدماء سمَّوه الضَّمير من هذه الجهة، فإنَّك تبتدئ الكلام بـ(أنا) و(أنت)، فأين المرجع السَّابق؟، وأمَّا حاجة السَّبق في الغائب فليست من جهة أنَّه ضميرٌ، ولكنَّها من جهة أنَّه الغائب عن ذهنك، فلا بدَّ من سبق الذِّكر أو القرينة.[4]

يبدو من كلام العلامة أنه ينكر أن يكون للضمير مرجع سابق يرجع إليه، بحجة أنّه لا يوجد لـ(أنا ونحن وأنت) مرجع يسبق ذكره، وإنّما الضّمير هو ما أضمره الإنسان في قلبه.

[1] سورة البقرة: 253.
[2] سورة الواقعة: 64.
[3] الدَّرُّ النَّضيد في النَّحو الجديد، ص 29.
[4] نفس المرجع، ص 37.

هذا كلام أراه مجافيًا للصّواب، إذ المعلوم لدى الجميع أنّ اللّغة العربيّة أفصح اللّغات، وأبينها، وأوضحها، وأنصعها، فإذا أثبتنا للضمائر خلوها من المراجع التي تعود إليها فكأنّنا وجّهنا إليها قصورًا في أدائها وتعبيرها عما في صدورنا، وهذا غير مقبول، لأنّه تقرّر في الدّرس النّحويّ أنّ الضّمائر كلّها- سواء أكانت للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب- لا تخلو من إبهام وغموض، فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها، ويفسر غموضها، ويسمّى ذلك المفسِّر الموضِّح: "مَرْجع الضمير"، وهذا المرجع تتنوع صوره وأشكاله، فإن كان الضَّمير ضمير المتكلم أوالمخاطب فمرجعهما وجود صاحبهما وقت الكلام، فهوحاضر يتكلّم بنفسه، أو حاضر يكلّمه غيرُه مباشرة.[1]

وأما ضمير الغائب فالأصل في مرجعه أن يكون متقدِّمًا على الضَّمير، ومذكورًا قبله، ولهذا التَّقدُّم صورتان:

الأول: التّقدُّم اللّفظيّ، وذلك بأن يكون متقدّمًا بلفظه وبرتبته معًا، مثل: الكتابُ قرأته، واستوعبت مسائله، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾.[2]

الثاني: التقدم المعنوي، ويشمل عدّة صور، منها:

1- أن يكون متقدِّمًا برتبته مع تأخير لفظه الصَّريح، مثل قول المتنّبي يتغزّل:

كأنّها الشّمس يعي كفّ قابضه شعاعها، ويراه الطرف مقتربا

والأصل: يعي شعاعها كف قابضه. فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظًا لا رتبة.

2- أن يكون متقدمًا بلفظه ضمنًا، لا صراحة، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع الصريح، ويرشد إليه، ويشترك معه في ناحية من نواحي

[1] شرح شذور الذهب لابن هشام، ص 169.
[2] سورة يس: 39.

مادة الاشتقاق. مثل قوله تعالى: "ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ"؛[1] فإن مرجع الضمير: "هو" مفهوم من "اعدلوا"، لأن الفعل يتضمنه، ويحتويه، ويدلّ عليه، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه؛ إنه "العدل" المفهوم ضمنًا من قوله: {اعْدِلُوا} واللفظان: {اعْدِلُوا} و"العدل" مشتركان في المعنى العام. وفي ناحية من أصل الاشتقاق.

3- أن يسبقه شيء معنويٌّ "أي: شيء غير لفظيّ" يدلّ عليه، كأن تجلس في قطار، ومعك أمتعة السّفر، ثم تقول: يجب أن يتحرّك في ميعاده فالضّمير "هو"- فاعل المضارع: يجب- والضّمير "الهاء" لم يسبقهما مرجع لفظيّ، وإنّما سبقهما في النّفس ما يدلّ على أنّه القطار. وقد فهم من الحالة المحيطة بك، المناسبة لكلامك، وهذه الحالة التي تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى: القرينة المعنوية.[2]

وهناك صور أخرى مبثوثة في كتب النحو المفصلة.

فالغرض إثبات الضمائر بدون مرجع أمر مرفوض في اللّغة العربيّة.

أما قوله (وإنّما الضّمير يدلُّ على ما أضمر في صدرك، ولعلَّ القدماء سمَّوه الضَّمير من هذه الجهة) فهو أحد الوجوه التي ذكرها النحاة في سبب تسميته بهذا؛ قال ابن هشام: "وإنما سمي مضمراً من قولهم: أضمرت الشيء: إذا سترته وأخفيته؛ ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي، أو من: الضمور؛ وهو الهزال؛ لأنّه- في الغالب- قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة؛ وهي: التّاء والكاف والهاء، والهمس: هو الصّوت الخفيّ".[3]

---

[1] سورة المائدة: 8.

[2] ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، 129/2-132، والنّحو الوافي للدُّكتور عبّاس حسن، 253/1-256.

[3] شرح شذور الذّهب لابن هشام، ص 168.

آراؤه فيما يتعلق بالدّراسات الدّلاليّة

اللّغة العربيَّة لغةٌ حيَّةٌ أسرَّت في طبيعتها أسرارًا وخفايَا تتجلَّى لمن تعمَّق فيها كلَّ التعمق، وتأمَّل، والإمام الفراهيّ درس كلام العرب دراسةً دقيقةً، وتوصَّل في دراسة المفردات العربيَّة القرآنيَّة إلى نتائجَ مهمَّةٍ، تختلف -كثيرًا أو قليلًا- عمَّا جاء في كتب اللُّغة والتَّفسير. وهذه نظراتٌ له في تفسير بعض الحروف والألفاظ:

(1) الفرق بين: قاتل، واقتتل: (قاتل) من الأفعال المزيدة بحرفٍ، وهو يستخدم للدّلالة على عدَّة معانٍ، منها: المشاركة. قال سيبويه: "اعلم أنَّك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك، مثل ما كان منك إليه، حين قلت: فاعلته، ومثل ذلك: ضاربته، وفارقته، وكارمته، وعازرني وعازرته، وخاصمني وخاصمته".[1]

أمَّا (اقتتل) فهو من الأفعال المزيدة بحرفين، وهو يستخدم للدَّلالة على عدَّة معانٍ، منها: الدلالة على معنى: التَّفاعل، وهو التَّشارك، نحو: اعْتَوَرُوا أي: تَنَاوَبُوا، واجْتَوَرُوا، أي: تَجَاوَرُوا.

هذا هو أشهر المعاني لكلا الفعلين، الَّذي تدلُّنا عليه كتب الصَّرف.[2]

أمَّا الإمام الفراهيّ فقد فرّق بين دلالة كلٍّ من: (قاتل) و(اقتتل) على المُشاركة، فقال: "الأوَّل (قاتل) بين المخالفين، والثَّاني (اقتتل) بين رجالِ قومٍ واحدٍ، فإنَّ الافتعال فعلٌ يتعلَّق بفاعله، قال تعالى: "وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ"،[3] وكذلك في سورة الحجرات: "وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ".[4]

[1] الكتاب، 238/2.
[2] ينظر: شرح الأصول الأكبريّة، ص 256.
[3] سورة البقرة: 253.
[4] الآية: 9.

فانظر! كيف أتَى- أوَّلًا- بكلمة: اقتتلوا، فإذا لم يقبل الإصلاح وتمادى في بغيه جاء بكلمة: قاتلوا".[1]

وما ذهب إليه فيه نظرٌ، إذ هناك غيرُ واحدٍ من الأحاديث يفنّد تخصيص (اقتتل) برجال قومٍ واحد، منها: حديث المقداد بن عمرو الكنديّ أنَّه قال لرسول الله -ﷺ-: "رَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَأَقْتُلُهُ -يَا رَسُولَ اللَّهِ- بَعْدَ أَن قَالَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ: لاَ تَقْتُلْهُ".[2]

ومنه حديث سهل بن سعد السَّاعدي: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ-ﷺ- الْتَقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ، فَاقْتَتَلُوا".[3]

(2) معاني الحروف المقطعات: إنَّ الحروف المقطَّعة من الافتتاحيات الرَّائعة، الَّتي يصدر بها الكلام، وقد قيل: من البلاغة حسن الابتداء، وهو أن يتأنَّق في أوَّل الكلام، لأنَّه أوَّل ما يقرع السَّمع، فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب لفظٍ وأجزله، وأرقِّه وأسلسِه، وأحسنه نظمًا وسبكًا، وقد أتت جميع فواتح السور في القرآن الكريم على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها، كالتَّحميدات، وحروف الهجاء، والنِّداء، وغير ذلك من الابتداء الحسن، وما يعنينا-هنا- هو الحروف المقطَّعة.

إنَّ في القران الكريم تسعًا وعشرين سورةً، تبدأ بحروف الهجاء المقطعة، منها ما يبدأ بحرف واحدٍ، ومنها ما يبدأ بحرفين، ومنها ما يبدأ بثلاثة أحرفٍ، ومنها ما

---

[1] مفردات القرآن، ص 303-304.

[2] أخرجه البخاريُّ في صحيحه، 85/5، كتاب المغازي، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: "وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ" برقم: 4019.

[3] أخرجه مسلمٌ في صحيحه، 106/1، باب تحريم قتل الإنسان نفسه، برقم: 112.
وهذا الردّ مقتبس من كلام الدكتور محمد أجمل الإصلاحي. مفردات القرآن، ص 303، حاشية: 2.

يبدأ بأربعة أحرفٍ، ومنها ما يبدأ بخمسة أحرفٍ.

اختلف العلماء في تعيين معاني هذه الحروف المقطَّعات، بناء على أنَّه لم ينقل عن رسول الله -ﷺ- بيانٌ لمعانيها، إلى أقوالٍ أهمُّها:

الأوَّل: وهي سرُّ الله في القرآن، وهي من المتشابه، الَّذي انفرد الله بعلمه، ولا يجوز أن يتكلَّم فيه.

الثَّاني: يجب أن نتكلَّم فيها، ونلتمس الفوائد، الَّتي تحتها، والمعاني، الَّتي تتخرج عليها، واختلفوا في ذلك على أقوالٍ عديدةٍ:

- أنَّ الحروف المقطَّعة في القرآن هي اسم الله الأعظم، إلَّا أنَّنا لا نعرف تأليفه منها.

- أنَّها قسمٌ أقسم الله تعالى بها، لشرفها وفضلها، وهي من أسمائه.

- أنَّها أسماء للقرآن.

- أنَّها أسماء للسُّور.

- أنها إشارةٌ إلى حروف الهجاء، أَعْلَمَ الله بها العرب، حين تحدَّاهم بالقرآن أنَّه مؤتَلَفٌ من حروف، هي الَّتي منها كلامهم، ليكون عجزهم عنه أبلغ في الحجَّة عليهم، إذ لم يخرج عن كلامهم.

والرَّأي الرَّاجح - والله أعلم - الرَّأي الأوَّل، وذلك لأنَّه لا يمكن القطع بمعانيها، لعدم ورود نصٍّ يبيِّن معنى هذه الحروف المقطَّعة، لا في القرآن الكريم ولا في السُّنَّة النَّبويَّة، وأنَّها من قبيل المتشابه.[1]

هذا مجمل ما جاء في كتب التَّفسير واللُّغة من أقوالٍ في معاني الحروف المقطَّعة.

أمَّا الإمام الفراهيّ، فقد عدَّ نفسه من القائلين بالرأي الثَّاني، الَّذي يتمثَّل في أنَّه

[1] تنظر هذه الأقوال كلُّها في: الإتقان، 3/30-35.

يجب أن نتكلَّم فيها، ونلتمس الفوائد، الَّتي تحتها، والمعاني، الَّتي تتخرَّج عليها، حيث نراه أنّه فصَّل الكلام في الحروف المقطعات في القرآن الكريم، وتوصَّل- في النّهاية- إلى معنًى، لم يسبق إليه أحدٌ من علماء القارَّة أو غيرها.

يقول: "فاعلم أنَّ العرب- إذا وضعوا لشيءٍ اسمًا جديدًا- عمدوا إلى ما يناسب المسمَّى، أو يدلُّ على خاصَّةٍ مميّزةٍ، كما ترى فيما لُقّب به بعض الرِّجال، كالملك الضلّيل، والمرقّش، وتأبَّط شرًّا، فإنّ الاسم من: الوسم، فما يكون علامةً يصلح للاسميَّة، وهكذا سُمّي بعضُ السُّور، مثل: الرُّوم، والنَّمل، والبقرة، والعنكبوت، وإذ قد ثبت أنَّ هذه الحروف المقطَّعاتِ أسماءٌ للسُّوَر، فلا بدَّ أن تكون الحروفُ ذواتِ معانٍ، والمركباتُ من مثل الأسماء المركَّبة، كمعدي كرب، وقد علمنا أنَّ أسماء الحروف- في لسان العرب- لم تكن في الأصل أسماءً للأصوات المجرَّدة، كما هي في الهنديَّة، والإنكليزيّة، بل كانت أسماءً للأشياء وتماثيلَ لها، ولذلك بقي كثيرٌ منها ملفوظةً بأسماء تلك الأشياء، ومكتوبةً بهيئاتٍ، فيها بقايا تماثيل تلك الأشياء، كما أنَّ حروف أهل الصّين بقايا تماثيلَ، كانت حروفهم في الأوائل على هيئاتها، وقد علمنا طرفًا من معاني أسماء حروفنا- مثلًا- (الألِف) فإنَّها اسم: البقرة، وكانتْ على صورة رأس البقرة، والباء فإنّها تسمَّى بالعبرانيَّة: "بيت"، أي: البيت، والجيم فاسمها بالعبرانيّة "جِيمل" أي: الجمل، وهكذا في الآخر، وهذا أمرٌ ثابتٌ معلومٌ، لا يخفى على من له معرفةٌ بتاريخ الكتابة العربيَّة، فإنَّا نعلم أنَّ حروفنا هذّبَتْ من العبرانيَّة، الَّتي أخذَتْ من حروف العرب القديمة، الَّتي أخذ عنهم القبط الكتابة بالتَّماثيل، الَّتي توجد- الآن- على الأهرام المصريَّة، ولكنَّهم غيّروها وابتدعوا فيها حسب أفكارهم.

ذلك، ثمَّ قد دلّنا القرآن على هذا السِّرّ بما قد سمَّى سورةً بحرفٍ، بقيت- في لسان

العرب- دالّةً على معناها، وهي حرف "ن" فإنّها الحوت، والسُّورة المسمَّاة بها جاء فيها ذكر يونس-عليه السلام- ولم يُذكر فيها غيرُه من الأنبياء، وذكره الله تعالى فيها باسم: صاحب الحوت، ففي ذلك إشارةٌ للمتوسّم إلى وجه التَّسمية، فإن كانت هذه السُّورة قد سمِّيت بحرف (ن) لأجل معنى هذا الحرف، فعسى أن تكون السُّور الباقية المسمَّاة بالحروف- أيضًا- قد سُمِّيت حسب معانيها الأوَّليَّة، وهذا يحثُّنا على النَّظر في المعاني، الَّتي كانت حروفنا دالَّةً عليها في خطِّ التِّمثال، فلمَّا نظرنا فيها وجدنا ما يؤيِّد هذا الرَّأي، فإنَّ حرف "ط" صورتُها في العبرانيَّة ومعناها: الحيَّة، وكانت على صورةِ حيَّة، رُفعت أعلاها، وجعلت أسفلها كالحلقة- ونجد السُّورة المسمَّاة بـ(طه) تبتدئ بعد التَّمهيد بقصَّة موسى-عليه السلام- وقلبِ عَصَاهُ حيَّةً، ثمَّ سبرنا هذا القياس طردًا وعكسًا، فوجدنا أنَّ السُّور الأخر، الَّتي سمّاها الله تعالى بأسماءٍ تبتدئ بالطّاء، أعني "طسم"، و"طس" تبتدأ بقصة موسى-عليه السلام- مع ذكر عصاه وانقلابها حيَّةً.

وكذلك وجدنا أنَّ غير هذه السُّور الأربع، إمّا لا تذكر قصَّة موسى، وإمَّا تذكرها- وهي كثيرةٌ- فلا تذكر الحيَّة إلَّا سورة الأعراف، ولكنَّها جاءت بقصَّة موسى-عليه السلام- تابعةً لقصص السَّابقين من الأنبياء، من نوحٍ وهود وصالح ولوط وشعيب- عليهم السَّلام- فلم تكن حرف الطَّاء أولى بها، فهذه السُّور كلُّها قد خُصَّت بموسى-عليه السلام- ولستُ أوَّلَ من جعل هذه السُّور مخصوصةً بموسى-عليه السلام-، فإنَّ بعض العلماء اطَّلعوا على طرفٍ منه، فقال السَّخاويّ: إنَّ سورة طه تسمَّى: سورة الكليم، وسمَّاها الهذلي: سورة موسى.

هذا، وأمَّا (الم) فالألف صورة رأس البقرة، وكانت هذه الحروف عندهم دالّةً على الإله الواحد، ولم نجد السُّور، الَّتي تبتدئ أسماؤها بالألف إلَّا ومن أعظم

مطالبها الإيمان بالله الواحد، ولكنَّ التَّوحيد أغلب تعليم القرآن؛ فهذا ليس ممَّا يستدلُّ به، وقصاراه أنَّه لا يخالف ما اطَّلعنا عليه، وإني لا أدّعي المعرفة بجميع معاني الحروف، ولكنَّ العلم القليل؛ الَّذي حصل لنا يؤيِّد ما استدللنا عليه من القرآن، وهذا القدر يكفي لمن أراد مزيد العلم، ووجد لنفسه فرصةً ونشاطًا؛ للخوض في هذه الغمرة، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ".[1]

(3) **لعلّ:** اختلف المفسِّرون في تفسير (لعلَّ) في قوله تعالى: "لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"[2] على أقوالٍ:

الأوَّل: التَّعليل؛ قال الطَّبريّ: "قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائلٌ: فكيف قال- جلّ ثناؤه: "لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"[3] أو لم يكن عالمًا بما يصير إليه أمرهم إذا هم عبدوه وأطاعوه؛ حتَّى قال لهم: لعلَّكم إذا فعلتم ذلك أن تتَّقوا؛ فأخرج الخبر عن عاقبة عبادتهم إيَّاه مخرج الشَّكِّ؟ قيل له: ذلك على غير المعنى الذي توهَّمت، وإنَّما معنى ذلك: اعبدوا ربكم؛ الَّذي خلقكم والَّذين من قبلكم؛ لتتَّقوه بطاعته وتوحيده وإفراده بالرُّبوبيَّة والعبادة".[4]

الثّاني: الترجِّي والإطماع؛ قال أبو حيّان في قوله تعالى: "لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ": "لسيت لعلَّ- هنا- بمعنى: كي؛ لأنَّه قولٌ مرغوبٌ عنه، ولكنَّها للتَّرجِّي والإطماع؛ وهو بالنِّسبة إلى المخاطَبين؛ لأنَّ التَّرجِّي لا يقع من الله تعالى؛ إذ هو عالم الغيب والشَّهادة... فكأنَّه قال: إن عبدتم ربكم رجوتم التَّقوى"[5]

[1] مفردات القرآن (نظراتٌ جديدةٌ في تفسير ألفاظ قرآنيَّة)، للإمام الفراهيّ، ص 118-121، حاشية: 3، وإمام فراهی کے قرآنی أفكار (أفكار الإمام الفراهيّ القرآنيّة)، ص 291.

[2] سورة البقرة: 21.

[3] سورة البقرة: 21.

[4] تفسيره، 364/1-365.

[5] البحر المحيط، 155/1.

أمَّا الفراهيّ، فقال في تفسير (لعلّ) في الآية: "اعلم أنَّ لعلّ تستعمل في وجوهٍ، ومنها: أنَّها تأتي لبيان النَّتيجة الممكنة، أي: لكي تتَّقوا".[1]

قال الدكتور محمَّد أجمل: "وما قاله المؤلِّف- رحمه الله- في تفسير سورة البقرة: إنَّ لعلَّ في قوله تعالى: "لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" وأمثاله لبيان النَّتيجة الممكنة راجعٌ إلى أصل معنى: لعلّ، وهو: التَّوقُّع، وتبقى لعلّ على بابها، وهو بيانٌ جيِّدٌ ودقيقٌ لهذا الوجه من وجوه استعمال: لعلَّ".[2]

(4) **الآلاء:** أطلق المفسِّرون كلمة "الآلاء" على معنيين: النِّعم، والقدرة.

قال القرطبي: "الآلاء: النِّعم، وهو قول جميع المفسِّرين... وقال ابن زيدٍ: إنَّها القدرة... وقاله الكلبيّ، واختاره التَّرمذيّ محمَّد بن عليّ وقال: هذه السُّورة من بين السُّور علم القرآن... وإنَّما صارت علمًا، لأنَّها سورة صفة الملك والقدرة".[3]

ولكنَّ الفراهيَّ يذهب إلى إنكاره، حيث يقول: "أجمعوا على أنَّ معناه: النِّعم، ولكنَّ القرآن وأشعار العرب يأباه، والظَّاهر أنَّ معناه: الفِعال العجيبة، فارسيته: كِرَشْمَه، ولمَّا كان غالبُ فعاله- تعالى- الرَّحمة ظنُّوا أنّ الآلاء هي: النَّعم".[4]

وقال في تعليقاته التَّفسيريَّة: وهو يفَسِّر قوله تعالى: "فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ":[5] "آلاء الله: شؤونه العجيبة من لطفه وبطشه، ترجمته في الفارسية (كِرِشْمَه إيزدي)... ولما كانت الرَّحمة من أغلب شؤون الرَّب غلب استعمال هذا اللَّفظ في معنى: النِّعم، ولكن العربيَّ القحَّ هو الأوَّل، وبه نزل القرآن".[6]

---

[1] مفردات القرآن، ص 238، حاشية: 1.
[2] نفس المرجع، ص 239.
[3] الجامع لأحكام القرآن، 159/17.
[4] مفردات القرآن، ص 125-126.
[5] سورة النَّجم: 55.
[6] تعليقاته (سورة الأعراف): 147-148.

فكلمة "الآلاء" عند الفراهيّ، تشمل- في أصل معناها- عجائب لطف الله تعالى وبطشه وقدرته، والنِّعمة ليست إلَّا وجه واحد من وجوه معناها، وقد غلب هذا الوجه على الكلمة فيما بعد، لأنَّ غالب أفعال الله تعالى من الرَّحمة والنِّعمة.

وقد استدلَّ المؤلِّف على ما ذهب إليه بالقرآن الكريم، وكلام العرب.

أمَّا القرآن فقد جاء قوله تعالى: "فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ﴿٥٥﴾ هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ ﴿٥٦﴾"[1] بعد ذكر إهلاك الأقوام، وقوله تعالى: "هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ" في خلال وصف يوم القيامة وعذاب جهنم في الآيات آخرها قوله تعالى: "هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴿٤٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٥﴾".[2]

أمَّا كلام العرب فاستدلَّ المؤلِّف بثمانية شواهدَ، منها قول طرفة بن العبد يمدح الحارث بن همّام:

كَامِـــلٍ يَحْـمِلِ آلَاءَ الفَـتَى　　　نَبَـــهٍ سَـيِّدِ سَادَات خِضَـمّ[3]

ومنها قول الأجدع الهمداني يصف فرسه:

وَرَضِيتُ آلَاءَ الْكُمَـيْتِ فَمَن يُبِعْ　　　فَـرَسًا فَلَـيْسَ جَـوَادُنَا بِمُـبَاعِ[4]

وقد انتقد المؤلِّف الجوهريَّ بأنَّه فسّر كلمة "الآلاء" في بيت الهمداني بمعنى: الخصال الجميلة، ولكنَّه لم يثبت على هذا المعنى، الَّذي هو أصله، وفسر "الآلاء" في مادَّة (ألَا) بمعنى: النِّعم.[5]

---

[1] سورة النَّجم: 55، 56.

[2] سورة الرحمن: 43-45.

[3] البيت من قصيدة له في ديوانه، ص 110، ومختارات ابن الشَّجري، ص 40.

[4] البيت من الكامل، من قصيدة له في: الأصمعيَّات، ص 69.

[5] ينظر: مفردات القرآن، ص 131-132.

قال الدكتور محمد أجمل: هذا التَّحقيق والتَّفسير الدَّقيق لكلمة "الآلاء" يعدُّ من النَّظرات الجديدة في دراسة لغة القرآن، وتاريخ المعجم العربيّ- أيضًا- وبرهان ذلك أنَّ المعجم الكبير، الَّذي أصدر مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة الجزء الأول منه سنة 1970م بعد جهود ربع قرنٍ لم يزد في تفسيرها على معنى: النِّعمة، فلو لم يحو كتاب "مفردات القرآن" للفراهي إلا تفسير كلمة الآلاء لكفاه شرفًا وتميزًا.[1]

الجيد: الجيد: يستعمل في موقع الحسن، ذكر السُّهيليّ: "يذكر الجيد، إذا ذكر الحُليّ والحسن، ألا ترى إلى قول الأعشى:

يَومَ تُبْدِي لَنَا قُتَيْلَةٌ عَن جِيـ ... ـدٍ تَلِيعٍ تَزِينُه الأطْوَاقُ[32]

ولم يقل: عن عنق.

ولم يقل: عنقها، ولو قاله لكان غثًّا من الكلام".[4]

أمَّا الفراهيّ، فقال: "الجِيد: يستعمل في مواقع الحُسنِ والتِّيهِ، كقولِ امرئ القيس:

وجِيدٍ كجِيدِ الرِّئمِ لَيسَ بِفَاحِشٍ ... إذَا هِيَ نَصَّتْه ولَا بِمُعَطَّلِ[5]

أو كقوله:

بجِيدٍ مُعَمٍّ في العشيرةِ مُخْوَلِ"[6]

قال الدُّكتور محَّمد أجمل: "أمَّا موقع التِّيه والفخر فلم أر أحدًا فطِن له غير المؤلِّف- رحمه الله".[7]

---

[1] ينظر: مفردات القرآن، ص 71.
[2] البيت من الطويل في: ديوانه، ص 209.
[3] البيت من قصيدة له في ديوانه، ص 110، ومختارات ابن الشَّجري، ص 40.
[4] الرَّوض الأنف، 223/1.
[5] البيت من الطويل في: ديوانه، ص 115.
[6] ديوانه، ص 22، مفردات القرآن، ص 346-347.
[7] نفس المرجع، ص 346-347 حاشية: 7.

هذه كانت عدة آراء له أحببت أن أقدّمها للقراء الكرام، ولا شك أنّ هذه التفسيرات التي فطن لها العلامة الفراهيّ تفسيرات جديدة، لم يسبق إليها أحد من العلماء؛ وهو ممن وفقهم الله -ﷻ- ليمعنوا نظرهم في مفردات قرآنية؛ وهذا يدلّ على علوّ كعبه في دراسة اللغة العربية واستقرائها، وفهمها فهمًا دقيقًا.

أما آرائي ومناقشاتي لبعض آرائه- كما أسلفت- فهذه ما تبدّت لي من خلال استقرائها ودراستها، ويمكن أن تكون هذه لدى الآخرين مما يحتمل الخطأ؛ فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن الشيطان.

المصادر والمراجع

1. الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.
2. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو، دار الكتّاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ.
3. أساليب القرآن للعلامة عبد الحميد الفراهي، الدائرة الحميدية، مدرسة الإصلاح، سرائ مير، أعظم كره أترا براديش، الهند، الطبعة الرابعة، 2013م.
4. الأصمعيَّات لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي، تحقيق وشرح: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، 1387هـ.
5. الأصول في النحو لابن السراج لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ت.
6. البحر المحيط في أصول الفقه لمحمد بن عبد الله الزركشي دار الكتبي، الطبعة الأولى، 1414هـ.
7. بداية العهد الجديد في تاريخ النَّحو العربيّ بالإمام الفراهيّ، مقالٌ منشورٌ في مجلَّة "دي اسكالر"، يوليو-ديسمبر: 2016م: 125-126.
8. الكشَّاف عن حقائق غوامض التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1418هـ.
9. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى، 1428هـ
10. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد القرطبي، تحقيق: الدكتور محمد

إبراهيم الحفناوي ومحمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، 1428هـ.
11. حروف المعاني، لأبي القاسم للزَّجَّاجيّ، تحقيق: علي التوفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1406هـ.
12. الدرُّ النَّضيد في النَّحو الجديد للعلامة عبد الحميد الفراهي نسخة خطية منه عند الدكتور أورنك زيب الأعظمي، بالجامعة الملية الإسلامية دلهي، الهند.
13. ديوان أبي العتاهيَّة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ.
14. ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد العزيز الخضري، مكتبة دار الهدى، القاهرة، 1411هـ.
15. ديوان الأعشى، تحقيق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الإنجلو، 2011م.
16. ديوان طرفة، تحقيق: باسل سود، مكتبة دار الطلائع، 2011م.
17. الرَّدُّ على النُّحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1366هـ.
18. الروض الأنف للسهلي، مطبعة الجمالية، مصر، 1332هـ
19. شرح الأصول الأكبريّة لعلي أكبرإله آبادي، للمطبع الأنصاري، دهلي، 1315هـ
20. شرح المفصَّل ليعيش بن علي الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ.
21. شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق وتعليق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ.
22. شرح شذور الذهب لابن هشام مع كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2009م.
23. صحيح البخاريُّ، تصحيح وتحقيق وترقيم: محب الدين الخطيب والآخرين،

المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الأولى، 1400هـ.
24. صحيح مسلم، تحقيق: محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1427هـ
25. العلَّامة حميد الدِّين الفراهيّ: حياته وأفكاره (مقالات المؤتمر للفراهي ترتيب عبيد الله الفراهي)، الدائرة الحميدية، مدرسةالإصلاح، سراي مير، أعظم كره، أترابرديش، الهند، الطبعة الرابعة، 2016هـ.
26. غاية التَّحقيق للشيخ صفي الدين الردولي، مطبع فتح الكريم الواقع في بندر المحروسة المنبيء 1303هـ.
27. في النَّحو العربيّ، قواعدُ وتطبيقٌ للدكتور مهدي المخزوي، منشورات دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ.
28. الكافية لابن الحاجب، المطبعة القيومية، كانفور، الهند، 1327هـ.
29. الكتّاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
30. اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، دار الكتب العلمية، 1428هـ.
31. مجالس ثعلب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.
32. مختارات شعراء العرب لابن الشَّجري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
33. مغني اللَّبيب لابن هشام، تحقيق: فاخر بدر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1402هـ.
34. مفردات القرآن للإمام عبد الحميد الفراهي، تحقيق: الدكتور محمد أجمل الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
35. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان

الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
36. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م.
37. المقتضب لأبي العباس محمد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ.
38. من أسرار اللُّغة للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 1978م.
39. موسوعة المصطلح النَّحويّ للدكتور مرزا يوحنا الخامس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2014هـ.
40. النّحو الوافي للدُّكتور عبّاس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ.